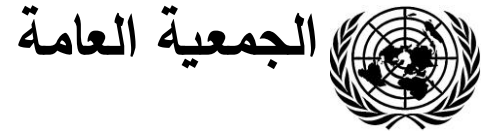


Distr.: General
28 September 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البنود 9 و 13 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 21
و 22 و 23 و 28 و 134 و 135 من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض
التنمية المستدامة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

العولمة والترابط

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز
الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

تخطيط البرامج



الرجاء إعادة استعمال الورق



رسالة مؤرخة 26 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من ممثل كوبا لدى الأمم المتحدة (مجموعة الـ 77 والصين)

يشرفني أن أحيل طيه إعلان هافانا بشأن التحديات الإنمائية الراهنة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ 77 والصين، المعقود في هافانا، كوبا، يومي 15 و 16 أيلول/سبتمبر 2023 (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ 77 والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 9 و 13 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 21 و 22 و 23 و 28 و 134 و 135 من جدول الأعمال.

(توقيع) بيدرو لويس بيدروسو كويستا

السفير

الممثل الخاص ومنسق الرئاسة الكوبية لمجموعة الـ 77 والصين

مرفق الرسالة المؤرخة 26 أيلول/سبتمبر 2023 الموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوبا لدى الأمم المتحدة (مجموعة الـ 77 والصين)

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية]

قمة رؤساء دول أو حكومات مجموعة الـ 77 "تحديات التنمية: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار" هافانا (كوبا) 15-16 أيلول/سبتمبر 2023

مشروع بيان هافانا حول "التحديات الراهنة للتنمية: دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار"

1 - نحن، رؤساء الدول أو رؤساء حكومات الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، المجتمعين في هافانا (كوبا) يومي 15 و 16 سبتمبر/أيلول من سنة 2023، في قمنا المخصصة لـ "تحديات التنمية: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار". مقتنعين بالحاجة الملحة إلى العمل بشكل موحد، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بروح مجموعتنا ومبادئها وأهدافها.

2 - كما نؤكد أيضا على التزامنا بتعزيز وحدة وتضامن المجموعة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها وتعزيز دورها على الساحة الدولية. ونؤكد احترامنا الكامل لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

3 - نعبر عن أسفنا الشديد للخسائر في الأرواح والممتلكات عقب الظواهر الطبيعية الكارثية الأخيرة التي ألمت بليبيا والمغرب. كما نقدم تعازينا الحارة إلى الشعبين والحكومتين وعائلات الضحايا في البلدين معا على التوالي.

4 - ونلاحظ بقلق بالغ أن المشاكل الخطيرة التي يسببها النظام الاقتصادي الدولي، غير العادل في حق الدول النامية، قد بلغت ذروتها في عصرنا هذا بسبب الآثار السلبية المستمرة لجائحة كوفيد-19 من بين أمور أخرى، على الرغم من أن منظمة الصحة العالمية قد ألغت في هذا الصدد إعلان حالة الطوارئ الصحية العامة التي تثير قلقًا دوليًا (USPPI)، والتوترات الجيوسياسية، والتدابير القسرية الأحادية الجانب، والأزمات المتعددة، لا سيما ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية، وهشاشة التوقعات الاقتصادية العالمية، وزيادة الضغط على الغذاء. والطاقة، ونزوح السكان، وتقلبات السوق، والتضخم، وتشديد السياسة النقدية، وتزايد عبء الديون الخارجية، وتزايد الفقر المدقع، وزيادة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، والآثار السلبية لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والعواصف الرملية والترابية، وتدهور البيئة، فضلاً عن الفجوة الرقمية، دون وجود خارطة طريق واضحة لمواجهة هذه المشاكل العالمية.

5 - ونعرب أيضًا عن قلقنا العميق إزاء الأمراض والوفيات والاضطرابات الاقتصادية، والدمار الناجم عن جائحة كوفيد-19، الذي أدى إلى تفاقم التفاوتات الواضحة داخل البلدان وفيما بينها وكان له تأثير غير متناسب على البلدان النامية. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز التضامن العالمي والتعاون الدولي ومساعدة البلدان النامية على الوقاية من الأوبئة وحالات الطوارئ الصحية الأخرى والاستعداد لها والاستجابة لها، مع مراعاة الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19.

6 - كما نؤكد على الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاح جذري للهيكل المالي الدولي ومقاربة الإدارة المالية العالمية بنهج أكثر شمولاً وتنسيقاً، مع التركيز بشكل أكبر على التعاون بين البلدان، وزيادة تمثيل البلدان النامية في هيئات صنع القرار ورسم السياسات العالمية، مما سيسهم في تعزيز قدرات البلدان النامية على الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتطويرها.

- 7 - ونؤكد من جديد قناعتنا الراسخة بأن جميع الدول وأصحاب المنفعة يجب أن يلتزموا بشكل جماعي بالسعي لتحقيق التنمية العالمية والتعاون المربح للجميع من أجل تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية، على أساس مشاورات واسعة النطاق ومساهمات مختلطة ومنافع متبادلة، الأمر الذي سيكون مفيداً للغاية لجميع البلدان. وجميع أنحاء العالم بهدف إقامة مجتمع مشترك المستقبل لصالح البشرية جمعاء.
- 8 - ونحن نرفض تطبيق القوانين والأنظمة التي يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وكافة أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك العقوبات الأحادية الجانب ضد البلدان النامية؛ ونؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى إلغائها وإزالتها دون تأخير. ونشير إلى أن هذه الإجراءات لا تؤدي فقط إلى تقويض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بل تشكل عقبات خطيرة أمام تقدم العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتمنع التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة على مستوى البلدان النامية.
- 9 - ونؤكد أيضاً أن للتدابير القسرية الأحادية الجانب انعكاسات ضارة ومدمرة على ممارسة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في الغذاء، وأنها تعيق وصول البلدان المعنية إلى الرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية والتجهيزات، فضلاً عن أصول الملكية الوطنية.
- 10 - كما نرفض الاحتكارات التكنولوجية وغيرها من الممارسات غير العادلة التي تعيق التطور التكنولوجي في البلدان النامية. وينبغي للدول التي تحتكر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسيطر عليها، بما في ذلك الإنترنت، ألا تستخدم هذه التطورات لاحتواء وعرقلة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المشروعة للدول الأخرى؛ وندعو المجتمع الدولي إلى إنشاء فضاء مفتوح وعادل وشامل وغير تمييزي للتنمية العلمية والتكنولوجية.
- 11 - ونلاحظ بقلق أنه عند منتصف الطريق، لا تزال خطة التنمية المستدامة في أفق سنة 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة بعيدة كل البعد عن التحقيق، ولا سيما في البلدان النامية. ونحيط علماً أيضاً بحقيقة أنه تم تحديد العلوم والتكنولوجيا والابتكار كرافع للتحويل من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تطبيقها الاستراتيجي يمكن أن يساعد في تسوية التوفيق بين الأهداف والغايات وتقليله إلى أدنى حد، مع إدراكنا بأن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية أمر ضروري لزيادة وتسريع تنفيذ خطة 2030 بشكل متناسب.
- 12 - ونسلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه العلوم والتكنولوجيا والابتكار كركائز وعوامل تمكين ومحفزات للمساهمة في تحقيق نمو متواصل وشامل ومستدام، وتسريع التنفيذ الكامل لخطة أفق سنة 2030 وخطة عمل أديس أبابا، ونؤكد من جديد في هذا السياق أنه يجب اتخاذ القرارات، أيًا كان مستوى اعتمادها، تخلق بيئة دولية مواتية لتطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وأن تأخذ بالاعتبار في المقام الأول المعرفة والابتكارات العلمية المتاحة، ولكن أيضاً استخدام وتعزيز القدرات والخبرات التقليدية والمحلية ذات الجذور الأفريقية والمحلية.
- 13 - ونؤكد من جديد أهمية أجندة (خطة عمل) تونس 2005 بشأن مجتمع المعلومات، الذي أقر بالاحتياجات التمويلية الخاصة والمحددة للعالم النامي، وندعو إلى المواءمة الوثيقة بين الأعمال التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على المساهمات الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله وجميع أبعاده، والإشارة إلى أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح مؤشراً للتنمية وطموحاً في حد ذاته.

- 14 - ندعو إلى ضمان المواءمة الوثيقة بين الأعمال التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة عمل أديس أبابا، والنتائج الأخرى للعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاق العالمي الرقمي وقمة المستقبل. كما اتفقنا على العمل على تزويد مجموعة الـ 77 بموقف قوي ومنسق فيما يتعلق باستعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات (SMSI+20)، والميثاق الرقمي العالمي، وقمة المستقبل، من أجل المساهمة، من بين أهداف أخرى. في تحقيق التنمية المستدامة وسد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والنامية.
- 15 - نؤكد من جديد أن أجندة تونس وإعلان المبادئ وخطة عمل جنيف يجب أن يشكلوا المبادئ التوجيهية للتعاون الرقمي.
- 16 - ونحن ندرك أن العلوم والتكنولوجيا والابتكار توفر الفرص لتعزيز التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان لجميع الناس، بما في ذلك الحق في التنمية. لذلك، ندعو إلى إحراز تقدم نحو الشمول الرقمي والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتعزيز وصولهن ومشاركتهن الكاملة في هذا المجال، على قدم المساواة، بما في ذلك من خلال مشاركة المرأة في العمليات العلمية والتكنولوجية أيضاً كوسيلة لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين، من خلال معالجة التحديات والمخاطر الناشئة عن استخدام التقنيات وضمان إتاحة فوائد هذه التقنيات للجميع، بما في ذلك النساء والفتيات.
- 17 - كما اتفقنا على ضرورة زيادة الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وإطلاق مبادرات على كافة المستويات لتدريب وتكوين الموارد البشرية في مجال العلوم والتكنولوجيا. ونؤكد على أهمية تطوير الاستراتيجيات الهادفة إلى مواجهة سرقة الموارد البشرية المتخصصة التي تدرّبها دول الجنوب. واتفقنا على الاستمرار في إثارة اهتمام الشباب للدراسات العلمية، بما في ذلك المجال التعليمي.
- 18 - ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالتعاون العلمي المفتوح والعاقل، ونعترف بالمساهمة المهمة التي يقدمها العلم المفتوح في تنفيذ الحلول للمشاكل العالمية؛ وفي هذا الصدد، ندعو إلى اتخاذ إجراءات لتشجيع استعمال الأدلة العلمية في صنع القرار.
- 19 - ونحن ندرك المساهمات الهامة التي يمكن أن تقدمها المعرفة الناشئة عن أنشطة البحث والابتكار لتصميم سياسات عامة أفضل، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز التعاون والتبادلات بين صانعي السياسات والمجتمعات العلمية والتكنولوجية.
- 20 - كما نشجع تعزيز الحكامة القائمة على العلم والابتكار على المستويين الوطني والمحلي، وإدراج هذا المنظور في استراتيجيات التنمية الوطنية كعناصر متكاملة وشاملة. وندعو أيضاً إلى تعزيز أنظمة العلوم والابتكار من خلال ربط الحكومات الوطنية والإدارات الإقليمية والمحلية والقطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمجتمع المدني، مع مراعاة التشريعات والسياقات الوطنية.
- 21 - ونعرب عن استعدادنا لدعم توسيع نماذج العلوم المفتوحة على كافة المستويات، بما يضمن حصول المواطنين على نتائج البحوث والمعلومات العلمية، بحيث يكون العلم في متناول أي إنسان.
- 22 - نحن ندعو إلى التنمية وإلى الاستعمال الأخلاقي والمسؤول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولتعزيز وتوسيع البنية التحتية للبحث والتطوير.

- 23 - نحن نقر بضرورة مساهمة حقوق الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار التكنولوجي، حتى تتمكن من إنعاش الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، مع مراعاة التشريعات الوطنية، وندعو حيثما أمكن إلى تطبيق المرونة المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الملكية الفكرية.
- 24 - كما أننا ندرك مساهمة العلوم في إنشاء تقنيات وحلول مبتكرة قادرة على تعزيز نماذج الإنتاج والاستهلاك المستدام. وفي هذا السياق، ندعو إلى توفير الوسائل اللازمة للدول النامية حتى تتمكن من تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية. ونشير كذلك إلى ضرورة رفع مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأنماط الحياة المرتبطة بها، وفقا للالتزامات الواردة في خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، سنسعى حسب الاقتضاء، إلى تعزيز الروابط الوثيقة والشراكات بين صناعات السياسات، والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والقطاع الخاص.
- 25 - كما ندرك أيضًا مساهمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية للبلدان النامية، فضلاً عن كونها مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي ولإضافة القيمة.
- 26 - وندعو إلى تشجيع الأبحاث الجديدة وتطوير ونقل التكنولوجيات اللازمة وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيات المتوفرة بالفعل، بما في ذلك في مجالات الغذاء والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة، بهدف المساهمة في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل والرفاه البشري والتنمية المستدامة.
- 27 - ونشير إلى الدور المركزي الذي يجب أن تلعبه الحكومات، بالمساهمة النشطة لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الجامعية ومؤسسات البحث، لخلق وضمان بيئة تمكينية على جميع المستويات، بما في ذلك الأطر التنظيمية والقانونية، بما يتوافق مع الأولويات الوطنية من أجل تغذية العلوم والابتكار وريادة الأعمال، ونشر المعرفة والتكنولوجيات، لا سيما نحو الشركات الصغرى، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن التنوع الصناعي والقيمة المضافة للمنتجات.
- 28 - ونؤكد على أهمية تطوير الأبحاث والتقنيات ونقلها في مجال الصحة البشرية، مع الأخذ في الاعتبار تزايد الأمراض الجديدة وعودة ظهور الأمراض المعدية وغير المعدية، بما في ذلك عوامل الخطر.
- 29 - إننا ندعو المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى العمل بشكل عاجل لضمان استفادة البلدان النامية من الوصول المجاني وفي الوقت المناسب والعادل إلى التدابير والمنتجات والتكنولوجيات الصحية اللازمة للوقاية والتأهب والاستجابة للأوبئة الحالية أو المستقبلية، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، التمويل وتعزيز النظم الصحية وبناء القدرات وضمان سلاسل التوريد المستدامة ونقل التكنولوجيا والمعرفة المتعلقة بالتصنيع والإنتاج المحلي والإقليمي في البلدان النامية للتدابير الطبية المضادة، بما في ذلك الأدوية واللقاحات والعلاجات والتشخيص، والتقنيات الصحية والمنتجات الصحية الأخرى.
- 30 - ونحن ندرك الدور الذي يجب أن تلعبه العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحديد ومعالجة مشاكل تغير المناخ، التي تؤثر آثارها بشكل غير متناسب على البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ندرك أن جميع الحواجز التكنولوجية كما حددتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تحد من تكيف البلدان النامية مع تغير المناخ وتنفيذها للمساهمات المحددة وطنياً. ونؤكد مجدداً على ضرورة الاستجابة بفعالية للتهديد العاجل الذي ينجم عن التغيرات المناخية، بما في ذلك عن طريق زيادة التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات على أساس احتياجات وأولويات البلدان النامية، ووفقاً لمبادئ وأهداف الاتفاقية الإطارية للأمم

المتحدة بشأن التغيرات المناخية واتفاق باريس الملحق بها، بما في ذلك المسؤوليات المنصفة والمشاركة ولكن المتباينة وقدرات كل منهما، مع مراعاة أفضل المعارف العلمية المتاحة.

31 - ندرك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عامل تمكين ومحفز حاسم في التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد رؤيتنا فيما يتعلق ببناء مجتمع معلومات شامل محوره الناس ومُوجه نحو التنمية. وندعو المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتقليص الفجوة الرقمية وعدم المساواة في إنتاج البيانات والبنية التحتية وإمكانية الوصول إليها داخل البلدان وعبر المناطق وفيما بينها، وكذلك بين البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو، مع إيلاء اهتمام خاص للأكثر فقراً والأكثر ضعفاً. ونحث على تهيئة الظروف اللازمة لتزويد البلدان النامية باتصالات موثوقة مع إمكانية الوصول إليها، بهدف تعزيز الوصول الرقمي والشمول من بين أهداف أخرى، بما في ذلك لدى السكان في المجتمعات النائية والريفية، فضلاً عن ضمان تنمية ووصول إلى استخدام النكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي وموثوق وأكثر فعالية وأكثر عدلاً.

32 - ونلاحظ بقلق بالغ التفاوتات القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في الظروف والإمكانات والقدرات اللازمة لإنتاج معارف علمية وتكنولوجية جديدة. وندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى دعم الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب لتطوير وتعزيز أنظمتها الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ونحث البلدان المتقدمة على تعبئة وسائل التنفيذ على وجه السرعة، مثل نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وبناء القدرات والتمويل، وتوفير موارد جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها على أساس احتياجات البلدان النامية، وفقاً لاحتياجاتها وسياساتها وأولوياتها الوطنية.

33 - نحن ندرك أنه لا ينبغي فرض أي قيود على البلدان النامية فيما يتعلق بالحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى تتمكن من ضمان تنميتها المستدامة.

34 - ندرك أهمية مساعدة البلدان النامية في التغلب على الرهانات والفرص المحيطة باستخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية حتى تتمكن من تطوير قدراتها في مجال التجارة الدولية، من بين أمور أخرى.

35 - ندعم تطوير وتنفيذ سياسات ابتكار محددة ومستهدفة من أجل المساهمة في النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل جديدة للأجيال الحالية والمستقبلية.

36 - ونؤكد من جديد على الدور الحاسم الذي يجب أن تلعبه المساعدة الإنمائية الرسمية في تلبية الاحتياجات الإنمائية لبلدان الجنوب، ونؤكد على الحاجة الملحة إلى وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها التاريخية في هذا الصدد.

37 - ونؤكد على أهمية تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لبلدان الجنوب. علاوة على ذلك، اتفقنا على مواصلة العمل على تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان النامية من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو أمر ضروري لتحسين إمكاناتنا واستكمال مواردنا ومعارفنا المتخصصة، مع توفير مسارات قابلة للتطبيق لمعالجة القضايا المشتركة بيننا. كبلدان نامية، ومن بين أمور أخرى، لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونشجع المناقشات حول الفرص المتاحة لإنشاء منصات جديدة للتعاون والتبادلات بين بلدان الجنوب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

38 - ندعو إلى تعزيز مشاريع وبرامج التعاون الثلاثي التي تهدف إلى تحسين وصول البلدان النامية إلى موارد أكثر وأفضل لتمكينها من تحقيق المبادرات التقنية والعلمية. كما ندرك أن التعاون الثلاثي ينبغي أن يهدف إلى تسهيل ودعم وتوسيع المبادرات فيما بين بلدان الجنوب من خلال جملة أمور منها التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من أشكال الدعم، وفقا لطلب البلدان النامية، ووفقا لمبادئ التعاون جنوب - جنوب وبقيادة دول الجنوب.

39 - ندرك الحاجة إلى النظر في إطار دولي للتكنولوجيا يتضمن الميثاق الرقمي العالمي، الي يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، والذي ينبغي أن يوفر للبلدان النامية إمكانية الوصول التفضيلي إلى التكنولوجيات المتقدمة ذات الصلة، وتمكينها من تطوير قدراتها الإنتاجية والقضاء على القيود التمييزية، والتركيز على البحث والتطوير الشاملين بشأن الاكتشافات العلمية المتقدمة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

40 - إننا ندرك دور الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في تشجيع الاستثمار الاستراتيجي طويل الأجل في تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك التمويل المبتكر.

41 - لقد صادقنا على قرارنا بإعادة إطلاق عمل اتحاد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الجنوب (COSTIS) ونحث أعضاء المجموعة على رسم وتقييم الاستراتيجيات التي من شأنها أن تضمن عمله الفعال والحقيقي.

42 - وقد اتفقنا على أن يجتمع وزراءنا وكبار الموظفين المسؤولين عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار بشكل دوري لتقييم الدور الذي اضطلعوا به في جداول أعمال التنمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة ولتعزيز المبادرات فيما بين بلدان الجنوب في هذا المجال.

43 - وإننا نحث اللجان الإقليمية، والهيئات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، واليونسكو UNESCO، والأونكتاد UNCTAD، واليونيدو UNIDO، والاتحاد الدولي للاتصالات UIT، والوحدة الخاصة للتعاون جنوب-جنوب، على التوافق في إطار ولاية كل منها، على بذل جهود إضافية لمساعدة البلدان السائرة في طريق النمو في تعزيز أطرها المؤسسية وسياساتها العامة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

44 - كما اتفقنا على أن نطلب من رئيس الجمعية العامة أن ينظم، خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة، اجتماعا رفيع المستوى بشأن تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وينبغي التركيز في هذه الحالة على الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتلبية احتياجات البلدان النامية في هذه المجالات.

45 - ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ التدابير الملموسة الواردة في هذا الإعلان، على الصعيدين الوطني والدولي.

46 - اتفقنا على إعلان يوم 16 أيلول/سبتمبر يوماً للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في الجنوب.

47 - وإذ نعبر عن امتناننا لحكومة جمهورية كوبا، بصفتها رئيسة مجموعة الـ 77، على تنظيم وإدارة هذه القمة، فنحن على اقتناع تام بأن هذا سيكون معلما بارزا في عملنا في مواجهة التحديات الهائلة في عصرنا، وأنه سيسمح لنا بالمضي قدما نحو تحقيق تطلعاتنا المشروعة إلى التنمية.